جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد الواحد والتسعين/ السنة الثانية والخمسون

جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢/١٢/٢٩م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل:

radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة

باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد الواحد والتسعين السنة: الثانية والخمسون/ جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب (علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق

الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي (اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة (اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن

الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني (التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق

الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار (التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية

الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد (الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر

الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو (اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا

الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة

الأُستاذ الدكتور كلود فينثز (اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا

الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز (الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة

الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم (الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوّم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أحمـــــد محمود – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعـــــــة:

مترجم.إيمان جرجيس أمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
صور إضافة الظرف (مع) إلى ضمير المُخاطب ودلالاتها في القرآن الكريم أحمد عبدالستار فاضل و فراس عبدالعزيز عبدالقادر	30-1
الآخر محاربًا في شعر ابن الدَّهان الموصليّ (ت581هـ) عجيل مد الله أَحمد و مقداد خليل قاسم	80 -31
الطَّيفُ في شعرِ ابنِ نُباتةَ المَصريّ فارس ياسين محمد الحمداني	102 -81
اعتراضات نُقْرَه كار (ت776هـ) الصرفيَّة في شرح شافية ابن الحاجب (646هـ) هلال علي محمود	132 -103
الشخصية الإشكالية ومستويات وعيها في عالم (متاهات) برهان شاوي الروائي نورا وريا عزالدين و شادان جميل عباس	172 -133
الزمن السّردي في قصص جابر خليفة جابر يونس جاسم محمد سالم و بسام خلف سليمان	198 -173
الصورة المشهديَّة: الثابتة والمتحرِّكة في شعر حسب الشيخ جعفر ملكة عصام ياسين	219 -199
التوكيد بوصفه عارضًا نحويًّا في الحديث النبوي الشريف حديث: "إِنَّما الأَعمالُ بالنيَّات" أُنموذجًا مصعب إسماعيل عمر و ثامر عبدالجبّار نصيّف	244 -220
أَنماطُ الحالِ ودلالاتُها في معلَّقةِ طرفة بن العبد إسماعيل حميد حمد أَمين و مظفر الدين عثمان حمد صالح	265 -245
دلالة الأَفعال المقيَّدة بحرف الجر في قصيدة مديح الظل العالي لمحمود درويش إسراء غانم أَحمد	301 -266
الارتداد الزمني في رواية ظلال الوأد لـ(منيرة السبيعي) سروى صباح رجب	329 -302
تنوع الدلالات في نماذج مختارة من شعر الهذليين أَحمد يعقوب الجبوري	352 -330
ميميَّة حسَّان بن ثابت ألم تسأل الدار "دراسة تحليليَّة نقديَّة" وضَّاح حسن خضر حسن	372 -353
الصورة بوصفها إدانة للواقع في رواية (العراق سينما) لأَحمد إبراهيم السعد ليث طالب ذنون	386 -373
المعرب على أَكثر من ثلاثة أَوجه من المصدر المعرفة المنصوب المحذوف فعله في كتاب الدر المصون للسمين الحلبي شذى محمد مصطفى رشيد	405 -387
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
العلاقات الاقتصاديَّة التركيَّة الليبيَّة 1989-2011م صبا طلال عمر طلال و محمد علي محمد عفين	420 -406
مُعلِّمو السلاطين العثمانيين الشيخ آق شمس الدين أُنموذجًا (1389-1459م) دراسة تاريخيَّة أَمين غانم محمد و عماد عبدالعزيز يوسف	455 -421
انتفاضة علي باشا جان بولاد في ولاية حلب 1605-1607م أَحمد محمد نوري أَحمد العالم	489 -456
كتابُ "تاريخ مدينة السلام" ومؤلِّفه الخطيب البغدادي حميدي خضير جمعة	508 -490

بحوث علم الاجتماع	
منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستقرار السياسي دراسة تحليليَّة في علم الاجتماع السياسي إيمان حماديّ رجب و حسن راشد جاسم	509 - 535
عزوف التلاميذ والطلبة عن التسجيل للدراسة التركمانيَّة في محافظة نينوى (الأَسباب- النتائج- الحلول) عدنان حازم عبد أَحمد	536- 570
بحوث الفلسفة	
فلسفة أَفلاطون على نظريَّة الفارابي السياسيَّة (دراسة تحليليَّة مقارنة) ليلى يونس صالح	571- 601
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
خصائص النبي (ﷺ) في الآيتين (157_158) من سورة الأَعراف -دراسة تحليليَّة تفسيريَّة- نغم قاسم أحمد الأَرمني و رائد سالم شريف	602- 621
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
المكتبة العامة المركزية في الموصل: دراسة في واقعها ومقترحات تطويرها وسن سامي سعدالله	622- 649
بناء نظام خبير لتصنيف الرسائل والأَطاريح الجامعيَّة باستخدام خوارزميَّة (Naïve Bayes): دراسة تجريبيَّة إيناس جاسم هادي	650- 689
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
اتجاه طلبة الجامعة نحو التعليم الإلكتروني وعلاقته بالتنظيم الذاتي الأَكاديمي عدي نعمت بطرس عجاج	690- 737
صعوبات تدريس مادة الفيزياء في المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدرسي الفيزياء في مدينة الموصل طارق موفق سحري	738- 776
بحوث القانون	
أثر حالة الضرورة لارتكاب الجريمة في المسؤولية في الشريعة الإسلاميَّة والقانون العراقي شيروان عمر رسول و عادل عبدالله حمد	777-817

CC BY

منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستقرار السياسي

دراسة تحليليَّة في علم الاجتماع السياسي

إيمان حماديّ رجب * و حسن راشد جاسم **

تأريخ التقديم: 2022/5/10 تأريخ القبول: 2022/5/28

المستخلص:

يُعدُّ علم الاجتماع السياسي أَحد العلوم الذي له دور بارز في المجتمع؛ لذلك فإنَّ علم الاجتماع السياسي يعتني بدراسة منظمات المجتمع المدني لما لها من ارتباط بالدولة وتأثير واضح على الدولة والأَفراد، في محاولة لتحليل عمل هذه المنظمات وإن كان تأثيره إيجابيًا أَو سلبيًا، ولذلك في بحثنا وبعد الاطلاع على جذور هذا المصطلح وحدوده من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي تبيَّن أَنَّ هناك دورًا كبيرًا ومؤثرًا لمنظمات المجتمع المدني، وتُعدُّ وسيلة ضاغطة للدولة في حالة وجود تقصير للدولة، وفي ذات الوقت هي ساندة للدولة بقيامها بنشاطات تخدم فيها الأَفراد، بشرط أَن تكون مستقلة وبعيدة عن أَي تحيز حتى في حالة التمويل من أي جهة خارجية أَو داخلية.

الكلمات المفتاحية: منظمات ، مجتمع مدني ، استقرار سياسي.

الفصل الأول

الاطار النظري للبحث

أولاً: مشكلة البحث :

لوحظ في الآونة الأخيرة عناية كبيرة بمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي ونجد ازدياد عدد ونوع المنظمات الأهلية الحكومية في مجالات التطوع والأنظمة الخيرية وهذا بسبب ازدياد عدد المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات وعدم

* طالبة دكتوراه/قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/جامعة الموصل.

** أُستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/جامعة الموصل.

قدرة الدولة في تقديم كل الحلول والمعالجات للأَفراد؛ لذا ظهرت الحاجة إِلى وجود مثل هذه المنظمات التي تكون ساندة للدولة من خلال الوظائف التي تقدمها بالدور الفاعل الذي تقوم به هذه المنظمات كبديل عن الكثير من مؤسسات وأجهزة الدولة التي تراجع دورها وانحسر في تلبية مطالب المجتمع وإشباع حاجاته وتحقيق الرفاهية له، ومن هنا تم اختيار بحثنا ليجيب على مجموعة من التساؤلات منها:

ما هو مفهوم منظمات المجتمع المدني؟ مادورها السياسي في المجتمع ؟ ما ابعاد هذا الدور في الاستقرار السياسي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتضح أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الثقة مع جماهيرها المتنوعة والمحافظة عليها، وفضلًا عن ذلك تقوم بدور كبير في نشر ثقافة المجتمع المدني, تلك الثقافة التي ظلت مغيبة عن الفرد لعقود متعاقبة؛ لذلك فإِنَّ الأَعمال الطوعية تستطيع أن تنشر رسالة إنسانية سامية عن طريق الفنون الاتصالية المختلفة مع المجتمع. وكذلك تنطلق أهمية البحث من ازدياد أهمية المجتمع المدني ومعرفته؛ إِذ صارت منظمات المجتمع المدني ذات الأَعمال الطوعية مكانة مرموقة.

ثالثاً: أَهداف البحث:

1. يسعى الباحث في التعرف على الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بأَدوارها التي تقوم بها جنب إِلى جنب مع الدولة تجاه أَفراد المجتمع إِلى تعزيز الاستقرار السياسي
2. دراسة الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتعزيز الاستقرار السياسي.
3. التعرف على مفهوم المجتمع المدني.

رابعا منهج البحث:

في بحثنا هذا استخدمنا المنهج الوصفي فهو يساعدنا بجمع وتتبع الظاهرة ووصفها بشكل دقيق وتحليل هذه الظاهرة وإعطاء نتائج دقيقة تناسب وجودها في الواقع، فضلًا عن المنهج التاريخي الذي يساعدنا في تتبع جذور هذه الظاهرة تاريخيًا

وإعطاء وصف دقيق ومتسلسل لها ليتسنى لنا وصفها كظاهرة متكاملة في الوقت الحاضر وإعطاء نتائج وحلول لها.

خامسًا: مفاهيم البحث:

تبرز أَهميَّة البحث في التعرف على الحقائق والمعلومات من خلال تقديم المفاهيم العلمية التي تعدُّ من أَبرز الأمور للارتقاء المجتمع مع أَهميَّة العناية بالتعليم لهؤلاء الفئة وإِنَّ تحديد هذه المفاهيم وتبيان معانيها وإبعادها يُعدُّ أَمرًا ضروريًا في البحث العلمي.

وأَبرز مفاهيم البحث هي:

1. المجتمع المدني لغة: "تتألف عباره المجتمع المدني من مصدرين وهما المجتمع ويقصد به لغوياً قوم أَو إجماع اما المصدر الثاني هو يقصد بها المدينة جمعها مدن" [1] .

المجتمع المدني اصطلاحاً: يشير مصطلح المجتمع المدني إِلى كافة الأماكن التي يجتمع فيها الأَفراد معاً للتحاور والسعي إِلى تحقيق المصالح المشتركة، ومحاولة التأثير في الراي العام أَو السياسيات العامة . [2]

2. الدور لغةً: هو الحركة أَو إعادة الشيء إِلى ما كان عليه.[3]

هو المركز أَو ألمنصب الذي يحتلهُ الفرد الَّذي يحدد واجباته وحقوقهُ الاجتماعية .[4]

ويعرف أَيضًا مجموعة من طرق الحركة في مجتمع ما التي تسهم بطابعها سلوك الأَفراد في ممارسة وظيفة خاصة .[1]

1() لويس معلوف، المنجد في اللغة، مطبعة فرحان، طهران، 1996م، ص752.

2() جون سكوت ، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية ، ترجمة محمد عثمان ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ط 1، 2009، ص 340

3() المنجد في اللغة والاعلام، دار المشرق، بيروت، 1968م، ص228.

4() إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999، ص289.

الدور اصطلاحاً: يتصل مفهوم الدور غالباً بالدراسات السيكولوجية _الاجتماعية الحديثة ويستفاد منها في دراسة وتغيير السلوك السياسي الخارجي للدولة، لذلك فإنَّ الدور يمكن التعبير عنه بوظيفة الدولة كأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة النشاطات الاجتماعية، ومن ثُمَّ فإنَّ سلوك الدولة كوحدة ضمن مجموعة وحدات الدول كل منها يعبِّر عن سلوك خارجي في تكوينه وقدراته المادية المجتمعية تبعًا لطبيعة المتغيرات المحيطة والمؤثرات بكل دولة ومن ثُمَّ سلوكها الخارجي .[2]

ويعرف أَيضًا: بأَنَّه نموذج يتمركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد المكان داخل جماعة معينة ويتحدد دور الشخص في أَي موقف عن طريق توقعات يتبعها الآخرون كما يتبعها الشخص نفسه ولكل سلوكيات معينة تتمثل في الأَعمال التي يقوم بها الفرد لتأدية واجباته وممارسة حقوقه المتعلقة بهذا الدور. [3]

3. **الاستقرار السياسي: غياب العنف وبقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها أَو هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إِلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإِجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إِلَّا في اضيق نطاق دعما للشرعية وفعاليته .[4]**

1() صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، (اسسه وابعاده) مطبعة دار الحكمة، جامعة بغداد، 1990، ص123.

2() هاني الياس خضر الحديثي، العراق ومحيطه العربي (دور العراق كموازن إقليمي)، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، الطبعة (6)، 1999، ص57.

3() محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص290.

4() سهيلة هادي ،الاستقرار السياسي ، دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق ، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر–بسكرة، مجلد 10 ،عدد 3 سبتمبر ، 2018،ص 127

الفصل الثاني

ماهية المجتمع المدني وحدوده

يعدُّ مفهوم المجتمع المدني مفهومًا ضبابيًا ومطاطًا على نحو لا مناص منه، بحيث أَنَّه لا يوفر بسهولة قدرًا كبيرًا من الدقة؛ إذ ليس كافيًا وصفه بأَنَّه ميدان وسيط للاتحادات الطوعية المدعمة بمعايير الجماعة؛ لأَنَّ هناك العديد من المنظمات مدمرة للسلوك المدني، والعديد من المعايير المحلية آكلة للديمقراطية, ويمكن إدراك ماهية المجتمع المدني فقط بالنظر الفاحص إلى ما تفعله بناه التكوينية وسبل تنظيم هذه البنى، وطبيعة القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة فيه بغض النظر عن محاولة بعض المنظرين بحماسة لوصفة بأَنَّه ميدان مستقل للنشاط الديمقراطي، بهذا المعنى فإنَّ المجتمع المدني وسيلة مساعدة حقيقية ودليل نظري يمكنه الكشف عن القضايا المهمة في الحياة الاجتماعية .[1]واذا عدنا إلى الماضي نجد أَنَّه يعود مفهوم المجتمع المدني في الغرب إلى تطور الفكر الفلسفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص ويعدُّ الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمة العصور الوسطى . لقد كان أَغلب الفلاسفة في القرنين السابقين من منظري العقد الاجتماعي، وقد انطلقت تنظيراتهم من الحالة الطبيعية ، أي حالة ما قبل تكون المجتمعات الإنسانية ، إذ كان الأَفراد يعيشون في حالة من الّلا استقرار والبدائية والجهل بالروابط الاجتماعية ، وهذه النقطة المشتركة بين أنصار هذه النظرية وما عداها فإنَّ التناقض والتعارض سمة بارزة في طروحاتهم حول الملامح الأساسية لحالة المجتمع الطبيع .[(2)] ولهذا السبب نجد اختلافات بين المفسرين حول تعريف مفهوم المجتمع المدني وحول حدوده وظهرت تفسيرات كثيرة تختلف من مفكر إلى آخر باختلاف

()1 جون اهرنبرغ ، المجتمع المدني النقدي للفكرة ،ترجمة علي كاظم و حسن ناظم ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط1، 2008 ، ص 440

()2 كاميران الصالحي، حقوق الانسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ط2، العراق، أربيل، 2000م، ص171.

قناعاتهم التي نابعة من طبيعة البيئة التي يعيشون بها ومتأثرين بها ولذلك ظهرت مفاهيم كثيرة.

وقد بدأت المرحلة الأُولى لظهور المجتمع المدني في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار وهي المرحلة التي مهدت للثورات البرجوازية، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، وظهرت مدرستان شغل بين أنصارهما مفهوم المجتمع المدني حيزًا بارزًا: المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة من ادم سميث إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون ارون من صفوف اللبراليين ، ومن هيجل وماركس إلى غرامشي ضمن التيار الماركسي.[1]

من أوائل من كتب عن المجتمع المدني هو هيجل . والمجتمع المدني لديه يمثل الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهذا يعني ان تشكيل المجتمع المدني يتم بناء الدولة لأنه كفرق أَو اختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة وهو ما يميز المجتمع الحديث عم المجتمعات السابقة.[2]

أَمَّا توماس هوبز فينطلق في فهمه للدولة والمجتمع المدني من خلال فهمه لتصرفات الأَفراد وهم أَصغر الأجزاء المركبة لهذا الكائن الاصطناعي كما هو متخيله بدون الدولة وهي حالة غير متخيلة إِلَّا نظريًا أي أن حركة الأَفراد باتجاه مستقيم لتلبية رغباتهم ثم الصدام الناتج عن هذه الحركة المستقيمة باتجاه الرغبة الفردية وحالة الحرب المترتبة عن هذا الصدام وعن كون الأَفراد متفاوتين في قوتهم ومتساوين في ضعفهم كل هذا غير قادر على إنتاج حالة اجتماعية وحيز اجتماعي عام ومنظم وهي بالتالي حالة حرب ضرورية . [3]لذلك نجد منذ ذلك الوقت هناك رغبة

1() حبيب الجناحي، المجتمع المدني وابعاده الفكرية، ط1، دار الفكر العربي، دمشق، سوريا، 2003، ص13-14.

2() أحمد شاكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000، ص22.

3() عزمي بشارة، مصدر السابق، ص78.

من المجتمعات جميعًا على منظمات المجتمع المدني لما لها أهمية كبيرة تؤثر على حياة الفرد والمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وإنَّ هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح المادي وتتوزع خدماتها بين الأَعمال الخيرية والعدالة والمرأة وتقديم المساعدات للمعاقين والعاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لها، ومن أَبرز وظائفها تحقيق النظام والانضباط في المجتمع؛ لأَنَّ تُعدُّ أداة للرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأَفراد والجماعات وإنَّ أي منظمة تضع مجموعة من القواعد يلتزم بها جميع الأعضاء، ولكن حدوده لاتزال غير واضحة فهناك تداخل بين المجتمع المدني وبين بعض المنظمات واختلافات في مدى حدوده.

ويرجع بعضهم في الاختلافات في تعريف مفهوم المجتمع المدني وحدوده إلى التباين الشديد بين ما يعد وما لا يعد من ضمن المجتمع المدني، وبين أَهداف المجتمع المدني وغاياته .[1] فظهرت مجموعة كبيرة من التعاريف توضح حدود هذا المصطلح، منهم من يعتبر من الخطأ شمول المنظمات غير حكومية، والمنظمات الطوعية وغير ربحية مع منظمات المجتمع المدني ومنها من يعتبرها تعد جزء منها لذلك ظهرت تعاريف كثيرة جدا توضح حدود هذا المفهوم – ولسنا بصدد سرد هذه التعريفات والتباين في توضيح حدوده اذ هناك الكثير من الدراسات التي سردت هذه المفاهيم . ولكن من خلال الاطلاع على أَغلب هذه التعاريف وجدنا أَنَّ هناك تعريف شامل وجامع لكل هذه الاختلافات الَّتي تفرق بين نوعين من أنواع المجتمع المدني وهي : مجتمع مدني شعبي ومجتمع مدني نخبوي .

ويشير ارتباط المجتمع المدني النخبوي بالقوى الرأسمالية والفئات الحاكمة, إذ يؤدي هنا المجتمع المدني دور الملطف الاجتماعي وينحصر وظيفتها في تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين واشباع حاجات اجتماعية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد انتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة وبما انه المجتمع المدني لا يكون هدفه تغير الواقع لذا

1() محمد احمد علي مفتي ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية ، البيان مركز البحوث والدراسات –الرياض، 1435، ص 13

اقتضى الأَمر وجود مجتمع مدني شعبي الذي يمثل النقابات المهنية والعمالية وتنظيمات الخدمة الطلابية ومنظمات مهنية الَّذي يسعى إِلى تعميق المشاركة الشعبية ويجعل المجتمع المدني رافدًا قويًا لبناء مجتمع ديمقراطي .[1]

إِذا يضم المجتمع المدني في أَغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، وتعدُّ منظمات تطوعية وغير ربحية الَّتي تلعب دورا مهما بين الأسرة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تميز لا ترهيب لا قمع) بكل أنواعه (الديني والقومي والمذهبي والسياسي والفكري وغيرها) بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والإخوة والاحترام وقبول الأخر والشفافية والتعامل بين أَفراده من كل الأطياف بلطف ومصداقية وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة .[2]

وإِنَّ المجتمع المدني يشير إِلى شمولية المنظمات التطوعية المدنية والاجتماعية التي تكون قاعدة المجتمع الفعال على نقيض منشآت الدولة التي تدعمها القوة–وبصرف النظر عن النظام السياسي الذي تقوم علية الدولة [3]. والمفهوم المعاصر للمجتمع المدني يشير بشكل عام إِلى جملة المؤسسات التطوعية التي تحاول ملء الفراغ الاجتماعي الناجم عن عدم مد سلطة الدولة أَو النظام السياسي الرسمي في العديد من المجالات الاجتماعية الجزئية كالمنظمات الأَهلية والنقابات والجمعيات

1() المصدر السابق نفسه ، ص **16**

2() قتيبة قاسم العرب ،دور المجتمع المدني ، في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، **2018**، **https://democraticac.de/**

3() معهد البحوث والاستشارات نحو مجتمع المعرفة ، جامعة الملك عبد العزيز ، المنظمات الاهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية ، الإصدار الثامن عشر ، ص **19**.

وأجهزة الاعلام والأحزاب السياسية، على الرغم اختلاف الباحثين في مدى انطباق ذلك على الأحزاب السياسية بوصفها تنظيمات ساعية إلى السلطة .[1]

الفصل الثالث

مساهمة منظمات المجتمع المدني في دعم الاستقرار السياسي

تُعدُّ منظمات المجتمع المدني من أبرز قنوات المشاركة الشعبية؛ إذ إنَّها لا تمارس نشاطًا سياسيًا مباشرًا، وأنَّها لا تسعى للوصول إلى السلطة، وأعضاؤها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية [2] وإن مساهمتها في دعم الاستقرار يبرز بمجموعة القضايا التي تهتم بها ومنها قضية حقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق ومحاولة تعزيز حقوق الإنسان ومنع أي انتهاكات لأي فئة وتقديم المساعدات بمختلف اشكالها ، فضلًا عن ان دفاعها هذا لا يقتصر على فئة واحدة بل هي تؤمن بالجميع مهما كانت هناك تعددية اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وهذا الاعتراف بالآخر والحوار الديمقراطي وهذا التفاهم ووضع أسس للحوار السلمي يمنع الخلافات التي قد تسبب فوضى وانعدام الأمن والاستقرار السياسي .فضلًا عن أنَّها تُعدُّ أداة مهمة تمنع احتكار أي جهة للسلطة؛ لأنَّها تؤدي وظائفها بعيد عن الانحياز .

فهذه الوظائف والأدوار تعكس قدرة منظمات المجتمع المدني في عملية بناء مجتمع أو إعادة بناءه من خلال غرس مجموعة قيم في نفوس الأفراد وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والعناية بالشؤون العامة للمجتمع ككل، فضلًا عن تقديمها للمشاريع إلى الأفراد لزيادة دخلهم وهذا يساعد على زيادة مهارات الأعضاء وان زيادة دخولهم الاقتصادية للأفراد يساعدهم في ممارسة النشاط السياسي وهذه المشاركات هي أبرز عوامل الاستقرار السياسي كما سيتم الحديث عنه في فصل الاستقرار.

1() معهد البحوث والاستشارات نحو مجتمع المعرفة ، جامعة الملك عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 42

2() حازم صباح احميد و عماد وكاع عجيل ، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مصدر سابق ، ص 60.

ولم تقف منظمات المجتمع المدني مكتوفة الأَيدي تجاه ما يجري في العراق؛ إِذ أَسهمت منظمات المجتمع المدني بالعديد من النشاطات السياسية العامة والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والإعلامية ، والقانونية ، فقي مجال دعم العملية السياسية والتحول السلمي للسلطة تعمل منظمات المجتمع المدني على التعريف بالمفاهيم الدستورية والانتخابية والحقوق العامة، وتوضيح علاقة المواطن بالدولة، وكيفية التعبير عن حقوقه وتعمل على الضغط على المؤسسات الحومية المستقلة مثل الانتخابات على تغير النظام الانتخابي من القائمة المغلقة إِلى المفتوحة [1]. ويمكن القول إِنَّ منظمات المجتمع المدني لها دور في دعم الاستقرار السياسي في المجتمع بالوظائف التي تقدِّمها وبمبادئها وأَهدافها التي تحاول إنجازها ابتداءً من قيم المواطنة والتعاون والتسامح والمساواة بغض النظر عن الطائفة أَو مرجعية الانتماء للأعضاء، ولكن أهمية هذا الدور ومدى مساهمة منظمات المجتمع المدني يتوقف على طبيعة الدولة ونظامها ومدى تقبل الدولة وأَفرادها لهذه المنظمات ودعهما من أَجل المساعدة في بناء المجتمع ودعم الاستقرار, فإِذا كان هناك دعم وتأييد حقيقي من الدولة لهذه المنظمات سيكون دورها داعم لها وتساند الدولة في جميع وظائفها، أَمَّا إِذا كان هناك رفض من الدولة لمنظمات المجتمع المدني ولاسيما ان كان هناك إخفاق من الدولة وتقصير في أداء واجباتها وانتشار الفساد والفوضى بينهم بالتأكيد سيكون دور المنظمات المجتمع المدني بشكل معكوس عن الصورة الأولى ستكون هي أداة ضغط على الدولة وستكون جهة رقابية تراقب اعمال الدولة وتحاسبها حتى وان اضطرت ان تستخدم هذه المنظمات للتأثير على الدولة أسلوب التشهير أي تستخدم كل وسائل الاتصال المسموعة والمرئية وعمل دراسات وتقارير وعقد ندوات ومؤتمرات واجتماعات من أَجل أَن تخرج بوسائل واقتراحات لإجبار الدولة في تنفيذ كل مطاليب الأَفراد وتقديم المساعدات، وفي المجتمع العراقي نجد بروز وانتشار هذه المنظمات

1() حازم صباح احميد وعماد وكاع عجيل مصدر سابق ، ص 69.

بعد عام 2003، ظهرت مجموعة كبيرة من المنظمات وقدمت مساعدات بكافة أشكالها سواء أكانت المساعدات المادية أم النفسية أم الاجتماعية.

ولكن مع كثرة وتعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع نشاطاتها إلَّا أنَّها لم تقم بدورها بشكل فعَّال في إزالة مخلفات نتاج سنين طويلة من المعاناة التي عاشها الإنسان العراقي خلال المراحل السابقة؛ إذ كان هدفها الربح المادي على حساب النشاط النوعي والإنساني .[1]وتعد مسالة التمويل من أبرز المحاور التي تجعلها مستقلة بعيدًا عن تحيز أو انتماء لأي جهة أو انحراف عن ما تؤديه من أهداف؛ إذ إنَّه هناك ضوابط في مسالة التمويل لمنظمات المجتمع المدني سواء أكان التمويل داخلي أم التمويل الخارجي يكون حسب تشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني بعيدًا عن المنافع الخاصة والربحية والتوجه للنفع العام .[2] وهذه أيضًا من المشكلات التي واجهت منظمات المجتمع المدني في العراق نجد ان هناك بعض المنظمات التي حولها شكوك في مدى استقلاليتها ومسالة التمويل والاستغلال الكبير لهذه المنظمات من بعض الأفراد بالتأكيد تعيق أداءها لوظائفها وهذا أمر طبيعي إذ إنَّ هذه المنظمات في العراق لازالت في فترة نمو جديدة

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول ان دعم هذه المنظمات للاستقرار السياسي يكون بناء على أبرز الوظائف التي تقوم بها ومنها تعزيز الثقافة المدنية والسياسية اذا لابد من وجود توافق بين الثقافة السياسية وبيئة المجتمع من أجل التوازن بين مسالة الحقوق والواجبات بين الارفاد وبين الدولة ومسؤوليات كل واحد منهم، وكذلك تعزيز روح المواطنة بالمشاركة السياسية وكذلك حل النزاعات والصراعات من أجل توطيد أسس التضامن الاجتماعي وغيرها من الوظائف التي تقع على عاتقها الَّتي هي تعد من أبرز عوامل الاستقرار السياسي، وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل التالي بشكل مفصل اكثر عن أبرز عوامل تعزيز الاستقرار السياسي.

1() سراب جبار خورشيد، منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحولات الديمقراطية ،مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ، المجلد 3 ، العدد 2 ، 2021 ، ص 152

2() سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني السياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، العوم السياسية ، 2012، ص 12

ثانيًا: العوامل التي تساعد على الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي:

إنَّ الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية ولا ينتج عن مزيد من إجراءات الدولة في الحد من عوامل التوتر الداخلي المرتبط بنشاطات الأَفراد والجماعات وافكارهم، ولكنه يرافق مستوى الثقة والرضا الشعبي في بيئة سياسية سليمة مع مؤسسات الدولة[1]. وتشير جميع الحقائق والمعطيات الحالية بناء على المشهد السياسي الإقليمي والدولي على أَنَّ الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم لا يمكن تحقيقه بالقمع والاجبار وتجاهل مطالب الأَفراد وتطلعاتهم المستقبلية لذلك فإنَّ التدخل العسكري لم يعد الوسيلة التي تجلب الاستقرار السياسي والاجتماعي والحفاظ عليه، وان الاجبار بالقوة لم يعد ينجز الاستقرار ويحقق مكوناته[2] واستقرار أي دولة ليس وليد الصدفة بل لتفاعل مجموعة الشروط والمحددات التي تعدُّ بمثابة البيئة المساعدة للوصول إلى استقرار نسبي[3]. لذا سنذكر مجموعه من العوامل التي يجب ان تتوافر في أي مجتمع من أَجل دعم الاستقرار السياسي.

1. نبذ العنف والحروب الاهلية:

برز العنف في الوقت الحاضر بشكل واضح، واصبح شائعاً، وقد اتخذ العنف خلال مسيرته التاريخية أَشكالًا عديدة اختلفت باختلاف تنوع مظاهر وجود الإنسان واشكال تجمعاته: فمن صراع بين الأَفراد من جهة إلى حروب بين القبائل والشعوب المختلفة من جهة أُخرى، سعيًا وراء ما يمكن أَن تجود به الأرض من مصادر العيش

1() مناور عبداللطيف العتيبي ، الحراك السياسي واثره على الاستقرار السياسي قي دولة الكويت (2006– 2012)، رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط ،2013،ص 27

2() مصعب جمال احمد سليمان ،التنمية الديمقراطية واثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس،فلسطين ،2017 ، ص 38

3() سهيلة هادي ، مصدر سابق ،ص 135

الشحيحة آنذاك [1]. وثمة اتفاق بين أغلب الباحثين والدارسين لظاهرة العنف السياسي، على أنَّ العنف يصير سياسيًا عندما تكون الأهداف أو دوافعه سياسية، ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى فأمَّا يكون العنف موجه من النظام إلى المواطنين أو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام وبعض رموزه، أو العنف بين الجماعات لأسباب سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية .[2]

يختلف الباحثون في تكييف طبيعة أهداف العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة، فيرى بعضهم أنَّ العنف عمل غير شرعي، يمثل اختراقا للحدود المقبولة لاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية، لذلك فهو ظاهرة سيئة وغير مرغوب فيها [3]. ويعرف عالما الاجتماع ه- .جراهام وت -جبر العنف هو السلوك الذي يميل إلى إيقاع اذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما اذا كان هذا السلوك يبدي طابعا فردياً أو جماعيا .[4]

وصار الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي [5] فيعدُّ اللاّعنف أو غياب العنف في الدولة هو من أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي، إذ إنَّ وجود العنف في المجتمع يوفر البيئة المناسبة للتفكك وكثرة الجرائم والنزاعات و يؤدي إلى اضعاف النسيج الاجتماعي ومن ثُمَّ يكون مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى العنف أهمها: اثر التطرف الَّتي تعد محركا قويا نحو الايمان بمعتقد معين وكذلك الصراع من أجل هذا المعتقد، و

1() ناظم نواف إبراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر ،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية ،دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ط 1 ،2015 ، ص 17

2() حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2،1999، ص 28

3() المصدر السابق نفسه، س ص 29

4() ناظم نواف إبراهيم، مصدر سابق، ص 20.

5() حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص 34.

الصراع على السلطة والصراع على المصالح والصراع لمكاسب متعددة [1]، ومن أَبرز تداعيات هذا العنف هو زيادة التفرقة بين مكونات الشعب من جهة، وما بين الشعب والقوى السياسية ومن ثُمَّ يزعزع الاستقرار السياسي بمعنى آخر أَنَّ انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويتم زعزعة الأَمن ومن ثُمَّ تصير هناك فوضى وفتن وحروب أهلية، فيضعف الولاء للنظام بسبب عدم قدرة النظام على حفظ التماسك الاجتماعي ويتجه الأَفراد إِلى الولاءات الفرعية، على حساب الولاء للدولة والوطن.

ولا ننسى مجتمعنا العراقي عانى من ظروف عدم الاستقرار الناتجة من الحروب المتكررة أَو التخلف في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الَّذي كان أَحد أسبابه فشل السلطات السياسية المتعاقبة في العراق في قيادة المجتمع؛ إِذ لم تستطع ترجمة قرارتها السياسية وفق الإِرادات الشعبية والجماهيرية أَو تحقيق أَهدافها الوطنية المشروعة في الحرية والكرامة الإِنسانية.[2]

مما سبق نستطيع القول ان المجتمع العراقي تعرض إِلى العنف بجميع اشكاله والى حروب كان لها تأثيرات مباشرة وانية متمثلة بالأَضرار المادية، و المعنوية ومنها القتل فضلًا عن الأَضرار غير المباشرة بزيادة عدد الأَرامل والأَيتام وظهور فئة المعوقين والمفقودين فضلًا عن الهجرة، وانتشار الخوف والقلق لدى أَفراد الشعب ... الخ من الاثار التي تركتها الحروب أَو العنف اثرت بشكل أَو اخر على النسيج العراقي وتماسك المجتمع، في حين انه كان يحتاج للنهوض مرة أخرى والتخلص من كل آثار الحروب إِلى الوقوف بصف واحد وكلمة واحدة وقرار واحد من أَجل استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي ومواجهة جميع التحديات من أَجل القضاء على العنف أَو النزاعات سواء أَكانت مسلحة أَم غير مسلحة وبناء مواطن عراقي واعٍ متكاثف بولائه الوطني مهما كان انحداره العرقي أَو الديني لذلك نستطيع القول إِنَّ العنف والحروب وما تتركه من اثار علي عامل مهم للاستقرار أَو اللا استقرار؛ لذلك نجد أَنَّ مساهمة

1() دليلة خوالدي، العنف السياسي في العالم العربي، رسالة ماجستير، جامعة العربي، بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 18.

2() عادل ياسر ناصر، مصدر سابق، ص 6

منظمات المجتمع المدني في إرساء السلام بين كافة الأَفراد ونبذ العنف من خلال الوظائف التي تقدمها والدفاع عن حقوق الإِنسان .

2. الوحدة الوطنية والانتماءات الفرعية :

يشكل الاستقرار بصورة عامة في بعديه الاجتماعي والسياسي احد أَبرز الأَهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الإِنسانية في العالم وذلك لما يشكله الاستقرار من انعكاسات ايجابيه على جميع مناحي الحياة في ابعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [1]. وأَنَّ مصالح وأَهواء واتجاهات أعضاء المجتمع، لا يمكن ان تكون واحدة أَو منسجمة مع بعضها تماما، فالناس بحكم انتمائهم إِلى فئات اجتماعية متنوعة ،عليه تكون مصالحها مختلفة ومتضاربة .[2]

وان الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات السياسية الَّتي تؤثر على الاستقرار السياسي سببها غياب ثقافة احترام الاختلاف وجوداً وفكراً. هذا الاخر المختلف له حق التعبير عن ذاته وافكاره والدفاع عنها بالوسائل الشرعية؛ لأَنَّ هذا الاحترام يؤدي إِلى الوحدة الوطنية في ظل تفاعل الخصوصيات مع بعضها ولاسيَّما أَنَّ الوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف، وأَنَّ حق الاختلاف لا يعني الفوضى والانقسام [3]. كما تعد مسالة الوحدة الوطنية من المسائل الجوهرية في حياة الدول والمجتمعات، وتأتي أهميتها من كونها غاية ووسيلة في آن واحد، فإِنَّها تُعدُّ إِحدى المبادئ المركزية التي تسعى اليها الدول للوصول إِلى حالة الاستقرار السياسي فالوحدة الوطنية هي طبيعة العلاقات المتماسكة والرابطة بين الأَفراد في مجتمع ما بحيث تجعله متضامنًا موحدًا وقويًا لتحقيق آماله وطموحاته [4]. بشرط دون ان يلغي الخصوصية للثقافات الفرعية.

1() عادل ياسر ناصر، مصدر سابق ، ص 1

2() عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، دار النضال للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1989 ، ص 157.

3()سهيلة هادي ، مصدر سابق ،ص 132.

4() عبد العظيم جبر حافظ ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق) ، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد الحادي والعشرين ، 2016، ص 376.

وهناك الكثير من الاتجاهات التي تختلف في آرائها حول مدى الاستقرار السياسي وتعدد الانتماءات والولاءات فمنهم ينظر بنظرة إيجابية ويستشهد بدول مثل سويسرا والآخر العكس تمامًا، ولكن بالتأكيد ان المجتمعات التي تخلو من التعدد والتنوع، تكون اقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية .

ففي حالة نضوج الوحدة الوطنية يتعاظم الدافع للإخلاص الوطني وتتعزز الثقة بالمجتمع والنفس وينحصر الفساد ويزداد التفاخر بالخدمة العامة لتصير عنوانًا للانتماء .[1]

وإنَّ تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي، وليس العكس كما يرى ذلك آخرون، وتفسير ذلك برايهم ان ذلك يزيد فرص الديمقراطية المقترنة بالاعتدال بالمواقف والسلوكيات، ومن ثُمَّ فإنَّ هذا يمنع التشدد في الآراء وسيكون بناءً على هذا التعاون تحالفات مستمرة تؤدي إلى الوحدة الوطنية التي يتلاحم أفرادها جميعاً في ولائهم للدولة .[2]

إنَّ تنوع مكونات المجتمع العراقي هو أمر طبيعي وموجود لدى أغلب المجتمعات ولكن المشكلة تعود ليس إلى التنوع في المكونات وإنَّما إلى غلبة عوامل الاختلاف والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم ،مما يجعله ضعيف الاندماج، فضلًا عن فشل البرامج والأساليب الحكومية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات المجتمعية بما يهدد الاندماج المجتمعي .[3]

إذ إنَّه يمكن الإشارة إلى أنَّ التنوع قوة للمجتمع في حال تنظيمه وسينتج دولة متعددة، فضلًا عن ان التأكيد على الهوية الثقافية، ليس من أجل العمل على

1() عبد الرحيم عبد الهادي عبد الرحيم ، قيم الوحدة الوطنية المتضمنة في كتب اللغة العربية للصف الحادي عشر بدولة الكويت دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، العدد 169 الجزء الثاني ، 2016ص 281.

2() عزو محمد عبد القادر ناجي ، عدم الاستقرار السيايسي والعوامل المؤثرة عليه ، 2008، ص13.

3() مروه سامي جودة، مصدر سابق ، ص 192.

تشظي المجتمع بقدر ما هو انصاف لأفراده وبالنتيجة تكون لهم هوية رئيسة هي هوية الدولة مع حفاظهم على هويتهم الفرعية، وهذا سيمنع البعض من المطالبة بالانفصال عن الأكثرية، لأَنَّ حقوقهم سيحصلون عليهم، فضلًا عن منع تدخل دول الجوار بنسبة ما بالمكون الأقرب منها .[1]

فضلًا عن كل مما سبق نستطيع أَن نقول إِنَّ الحوار الجاد بين الأطراف المختلفة يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية؛ لأَنَّه يؤدي إِلى إدارة نقاط الخلاف وبلورة الأرضية المشتركة التي تساهم في فرض السلم وكل مقتضيات العيش المشترك[2]. ومن أَجل ذلك تعد مسالة الهوية الوطنية من ابرز التحديات والقضايا التي تواجه الدولة؛ لأَنَّها تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، والوحدة الوطنية والهوية الجامعة لها هي مرحلة تاريخية وادراك متطور عن فكرة الانتماء الفرعي الضيق وهي وعي بوجود الدولة.[3]

3. الثقافة السياسيَّة:

تؤثر البيئة الثقافية والمتمثلة بالقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع، ولاسيَّما السياسة منها فيما يعرف بالثقافة السياسية أي القيم والمعتقدات التي يتبناها المواطنون تجاه النظام السياسي[4]. وتعرف الثقافة السياسية هي المحيط الفكري والعقلي الذي تتشكل فيه السياسية ويتم تفسيرها والحكم عليها أَيضًا، أَو هي المعرفة، ومعتقدات وقيم الأَفراد والمجتمعات ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة[5]. بمعنى آخر

1() قيس ناصر راهي، سياسة الاعتراف ضرورة للدولة العراقية من اجل التنوع الثقافي ، مجلة المفكر ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، البصرة ، العدد الثامن عشر ، 2006، ص 21.

2() سهيلة هادي، مصدر سابق ، ص 133.

3() مروة سامي جودة ، مصدر سابق ، ص 191.

4() محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،ص 11

5() ستيفن دي تانس علم السياسة الاسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،

أَنَّها تسمح للأَفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم فهي تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي [1]. وبما أَنَّه الثقافة انتاج وابداع بشري لا يخضع للوراثة ولأَنَّ الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة، فإِنَّ ثمة عوامل تؤثر في اكتساب الثقافة للفرد، لاسيما منها التنشئة الاجتماعية والسياسية الَّتي تعمل على رفع الوعي السياسي وجعله مؤثرا في قرارات النظام السياسي [2]. بتعبير آخر إِنَّ الثقافة السياسية تتأثر بعوامل كثيرة وفي الوقت نفسه لها تأثير على الاستقرار السياسي لأنها تعطي وعي عام لجميع أَفراد المجتمع وعي للمواطن بحقوقه وواجباته وكذلك تؤثر على محيط وعمل النظام السياسي.

ويمكن تشخيص حالة اللا توازن المعرفي والموضوعي للثقافة السائدة في العراق وعملية بنائها وتنظيمها [3]. من مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003 والى الوقت الحاضر؛ لأَنَّها قائمة على مرتكزات بعيدة عن احتياجات المواطن العراقي فهي تخدم مصالح فئة معينة قائمة على المحاصصة، وكسب رضا بعض القوى المحلية أَو حتى الاقليمية، على حساب مصالح المجتمع العراقي.

فكما هو معلوم أَنَّ أَبرز عنصر من عناصر الثقافة هو (المواطن)، وسلوك المواطن سوف يؤثر بطريقة أَو أخرى على الدولة؛ لأَنَّ الإِنسان هو من يقوم بصنع الحضارة، بالتعاون مع المجتمع، لذلك فإِنَّ إِعداد مواطن فعال ضمن ثقافة سياسية موضوعية، يحتاج إِلى وجود توازن بين ما يقدمه المواطن وبين توفير ما يحتاج اليه، فعند عدم الَّلا توازن بين الاخذ والعطاء بين المواطن والدولة سيؤثر على درجة ولاء المواطن للدولة .

ط 1، 2012، ص 186.

1() فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط 3، 2014، ص 213.

2() عبدالعظيم جبر حافظ، مصدر سابق ، ص 380.

3() علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر ، دراسات دولية ، العدد السابع والاربعون ، ص 175.

إذ إنَّ التجربة التي عاشها المجتمع العراقي بعد العام 2003 انعكست سلبا على الثقافة السياسية، فالإدارة السياسية في العراق التي اعتمدت عليها في بناء الثقافة السياسية أساسا كان بناء على أفكار الانتماءات أَو الارتباطات الإقليمية أَو وفق التكوين العرقي والطائفي، الامر الذي ينمي الانتماء للإقليم أَو الانتماء للفئة أَو الطبقة اكثر من الانتماء للدولة.[1]

يشير العديد من الباحثين السياسيين إلى ان من الصعوبة بمكان ان يتم البناء السياسي خارج البنية الثقافية للمجتمع وثقافته السياسية، أي أَنَّ هناك نوعًا من التلازم بين البنية السياسية والبنية الثقافية وما ينتج عنها من ممارسات وسلوكيات[2]. فضلًا عن ان المجتمع العراقي له موروث سابق يتعلق بالثقافة السياسية التي تمثلت بثقافة الخضوع كان لها تأثير سلبي على الثقافة السياسية في المجتمع العراقي خلال مراحل تاريخية طويلة، ولها تأثير عكسي بعد الاحتلال الأمريكي على العراق، وأَيضًا استخدمت في البدء قوات الاحتلال سياسية الاقصاء والتهميش للمجتمع العراقي، بالاعتقالات والقتل والتعذيب، وهذا بحد ذاته يمثل منع في التعبير بحرية عن مطالبهم، يوازي هذا الموروث القديم، بروز المشاركة السياسية على أساس المحاصصة بناء على التنوع الموجود في المجتمع العراقي سببت جميعا موانع في انعدام الثقة بين المواطنين والبنية السياسية الَّتي انعكست سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذلك فإنَّ هذا التحول الديمقراطي الذي جاء عن طريق الاحتلال وهو غير مدروس ومخطط له من المجتمع بالتأكيد كون ثقافة أخرى انتشرت (من أَجل سيطرة بعض المكونات والأحزاب، هي ثقافة الطائفية ومن ثُمَّ أصبحت هذه الثقافة هي أداة فاعلة أَسهمت في انتشار وتعزيز الانتماءات الفرعية وولائها من أَجل مصالح خاصة وهذا يضعف التماسك والوحدة ويؤثر على الاستقرار السياسي؛ لذلك نحتاج إلى

()1علي عبد العزيز الياسري ، مصدر سابق ، ص 181

()2 نجم الدين محي الدين الريكاني، تفسير العجز الدمقراطي في العراق من منظور الثقافة السياسية (دراسة سوسيو- سياسية)، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية والقانونية المجلد 10. العدد 37، 2021 ، ص 229

تعزيز الثقافة السياسية بشكل يسمح بانتشار القيم التي يحتاجها المجتمع بشكل يؤثر تأثيرًا إيجابيًا على المجتمع وأفراده،

4. المشاركة السياسية:

ركز ارسطو على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة الفاضلة واعتقد بأَنَّ دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي هي الاقدر على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها، وإِنَّ توزيع الثروة بشكل عادل من الأمور الأساسية لضمان الاستقرار السياسي، ويرى الفارابي بأَنَّ الإنسان لا يستطيع الوصول إِلى الكمال إِلَّا باجتماعات كبيرة بين الناس بحيث يقدم كل واحد للأخرين بعض ما يحتاجون إِليه في قوامهم .[1] بمعنى آخر أَنَّ المشاركة هي ثقافة ضرورية لتحديد شكل الحكم وعلاقته مع المجتمع وهي وسيلة لدعم الفرد, اذ ان الفرد هو من يقع على عاتقه ممارسة الثقافة وقبول الاخر والتكيف معه، من أَجل أَن يكون مواطنًا فعالًا .

وهي تعد جوهر كل سياسة كبيرة أَو صغيرة سواء كان المجتمع ديمقراطيًا أَو ديكتاتوريا إِذ يعطى القرار السياسي إِلى احدهم وهناك من يؤيد أَو يعارض .[2] لذلك أَنَّ للمشاركة السياسية أهمية في تنمية الحس الوطني لدى المواطنين وتشجيع الأَفراد على مضاعفة جهودهم لخدمة الصالح الوطني الَّتي ستعود بالنفع للمواطنين انفسهم، إِذ إِنَّ مضاعفة الجهود والإنتاج سوق يسهم في إِحداث عملية حراك اجتماعي تدريجي داخل المجتمع, ومن شان ذلك يسهم في تحقيق مستوى معيشي افضل [3]. واستقرار أي نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى

1() نظام بركات واخرون ،مبادى علم السياسة ، مطابع الايوبي ،دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان، ط 3 ،1989، ص 50

2() سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديموقراطية، جامعة عين شمس ،كلية التربية ، كتب عربية، ص 9.

3() علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسية، جامعة الاسراء كلية الحقوق، ط 2، 2018، ص 10.

المؤسساتية السياسية، بعبارة أُخرى أَنَّ الاستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية أُخرى .[1]

وهناك الكثير من الدراسات اكدت أهمية المشاركة السياسية مثل دراسات الموند فيربا*[2]عام 1963، عن علاقة المشاركة السياسية بمؤشرات مختلفة مثل المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأُسرة، والانتماء إلى جماعات ذات صبغة دينية أَو سياسية الَّتي أجريت على عدد من الدول الاوربية [3]. سعى الموند الوصول إلى أهمية المشاركة السياسية وهذا يحتاج إلى اعداد مواطن فعال وتهيئته فضلًا عن وضع قواعد عملية توضح طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وتمثل المشاركة السياسية احساساً بالمسؤولية ذلك بالمساهمة في صنع القرارات السياسية، فكلما كان شعور الفرد بأَنَّه لا يستطيع المشاركة في تغير أوضاعه تجاه السياسة والحياة السياسية تضعف لديه الرغبة في المشاركة . [4]وهذا نستطيع أَن نلمسه في المجتمع العراقي ودافعية الأَفراد نحو الانتخابات البرلمانية منذ عام

1() كريمة بقدي، مصدر سابق، ص 58.

*2()غابرييل ألموند وسيدني فيربا هما عالمان أمريكيان ، كتباهما كتاب الثقافة المدنية كان ثمرة لأبحاث ميدانية في خمسة مجتمعات متباينة، استهدفت الإجابة عن سؤال: هل ثمة علاقة بين الثقافة العامة للمجتمع ووضعه السياسي؟ وأصبح منذ نشره في 1963 مفتاحا رئيسا في فهم العوامل البنيوية غير السياسية المؤثرة في التنمية السياسية. إن الفكرة الجوهرية في كتاب الموند وفيربا هي أن الديمقراطية أثبتت بأنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي تزوّد فيها الثقافات المحدودة والخاضعة بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة المشاركة. وهذا الخليط يطلق عليه (الثقافة المدنية). في هذا التركيب المثالي، يكون المواطنون فاعلين بدرجة كافية في السياسية للتعبير عن خياراتهم المفضّلة لحكامهم ولكنهم ليسوا ضالعين في رفض قبول القرارات التي لا يتفقون معها. في دراسة الموند وفيربا، تقترب بريطانيا والى حد أقل الولايات المتحدة، من هذه الفكرة المثالية. في هذين البلدين، شعر المواطنون بأنهم قادرون على التأثير في الحكومة ولكن غالباً ما يختاروا عدم فعل ذلك، وهذا ما يعطي الحكومة فسحة من المرونة.

3() سامية خضر صالح ، مصدر سابق، ص 14.

4()عواطف علي فريسان ، دوافع المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية للعام 2010 دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة المستنصرية ، مجلة اهل البيت ، العدد العاشر ، ص 4.

2005 إلى الانتخابات الأخيرة عام 2021، الَّتي وجدنا فيها تذبذبًا واضحًا جدًا في المشاركة السياسية الَّتي هي حق للفرد وعلى الرغم من ذلك نجد أنَّ هناك نسبة كبيرة من الأَفراد عزفوا عن الانتخابات، ورفضوا المشاركة, وهذا بتأثير عوامل متعددة منها تتعلق بعوامل سياسية، أي التراجع السياسي المستمر من وجهة نظر أَغلب أَفراد المجتمع العراقي وعدم التحسن في الأوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية، بسبب تراكمات الأَزمات السياسية وتأثيرها على أوضاع العراق الذي زعزع الثقة بين المواطنين، في إيجاد حلول نهائية في جميع قطاعات المجتمع ولاسيَّما القطاع الخدمي الَّذي يعد القطاع الأكثر إِهمالًا الَّذي هو اقرب إِلى حاجة الأَفراد له؛ لأَنَّه يعكس الحياة المرفهة التي يحتاج اليها المواطنين، وعوامل أُخرى تتعلق بالتنشئة السياسية والاجتماعية للأَفراد، لذلك فإِنَّ تأثير الثقافة السياسية مهم؛ لأَنَّه يزيد من وعي الأَفراد بدورهم في المؤثر في المشاركة السياسية بشكل إيجابي. ففي الانتخابات الأخيرة عام 2021 خير دليل على صورة المشاركة السياسية الحقيقية في المجتمع العراقي لعدم وجود بيئة انتخابية يشعر فيها المواطن بالاطمئنان فضلًا عن التقسيم وتوزيع المناصب بناءً على نظام المحاصصة واعتبارات المكون العرقي والديني والمناطقي الَّذي هم ثابت مما يجعل الشعور بالتغيير الحقيقي هو ضعيف الامل امام المواطن العراقي ومن ثُمَّ تضعف المشاركة السياسية وهذا يعد مؤشر سلبي للاستقرار السياسي والاجتماعي.

نتائج البحث: بالاطلاع على الادبيات التي تتعلق بموضوع الدراسة وقراءتها وتحليلها خرج البحث بمجموعة من النتائج أَبرزها:

1. تبيَّن من البحث أَنَّ منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في دعم الاستقرار السياسي بالوظائف التي تقع على عاتقها، وعلى الرغم من إِسهامها في دعم أي نشاط سياسي للدولة الا انها لا تطمح الحصول على مناصب سياسية .
2. تبيَّن أَيضًا أَنَّ هذه الوظائف التي تؤديها هي ذاتها عوامل استقرار سياسي لأَي مجتمع، وهي تعد ركائز أساسية يستند اليها المجتمع للحصول على استقرار سياسي.
3. إِنَّ وجود منظمات المجتمع المدني في المجتمع العراقي لازالت حديثة ولم تصل إِلى المستوى المطلوب .

4. هناك تهاون من بعض منظمات المجتمع المدني في استقلاليتها وأداء واجباتها باعتمادها على مصادر تمويل لها خارج الشروط المحددة لها .
5. إنَّ منظمات المجتمع المدني تشارك الدولة في وضع القواعد التي تحكم سلوك الأَفراد والجماعات، فهذه الوظائف والادوار تعكس قدرة منظمات المجتمع المدني في عملية بناء مجتمع أَو إعادة بنائه بغرس مجموعة قيم في نفوس الأَفراد وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والاعتمام للشؤون العامة للمجتمع ككل.

التوصيات : خرج البحث بناءً على نتائج البحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات

1- يرجى من الجهات المسؤولة عن منظمات المجتمع المدني ان يكون هناك تعاون مكثف مع مؤسسات الدولة, من أَجل الوصول إِلى طرائق فاعلية تُسهم في دعم الاستقرار السياسي.
2- يرجى من مسؤولي الدولة تقديم دعم أَكثر لهذه المنظمات وذلك لدورها الفاعل في مساعدتها في تقديم الدعم لكافة شرائح المجتمع .

المقترحات : ومن أَبرز مقترحات البحث :

1- إقامة عمل ندوات وورش عمل من منظمات المجتمع المدني لخلق روح التعاون والانسجام بين شرائح المجتمع من شأنه أَن يعزز الاستقرار السياسي.
2- ضرورة تطوير كافة أنشطتها بما يواكب واقع المجتمع العراقي , والابتعاد عن روتين نشاطاتها التي تقدمها لمُدَّة طويلة .
3- يجب أَن يكون لها دور فاعل في نشر الثقافة السياسية والمشاركة السياسية؛ إِذ إِنَّها تعد من أَبرز عوامل الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي .

References in English

1. Farhan Press, Tehran, ,**jid in LanguageMun-Al** ,Louis Maalouf .AD, p. 752 1996
2. translated by Muhammad ,**Sociology Basic Concepts** ,John Scott Othman, The Arab Network for Research and Publishing, Beirut, st edition, 2009, p. 3401

3. Arab ,**pedia of SociologycloEncy** ,Ihsan Muhammad Hassan .House for Encyclopedias, Beirut 1999, p. 289
4. its foundations and) ,**Political Sociology** ,Aswad-Sadiq Al Hikma Press, University of Baghdad, 1990, p. -dimensions), Dar Al .123
5. **ngsndiIraq and its Arab surrou** ,Hadithi-Hani Elias Khader Al a regional balancer), Journal of Strategic Studies, Iraq's role as) Center for International Studies, University of Baghdad, Edition .p. 57 ,1999 ,(6)
6. University ,**Dictionary of Sociology** ,Muhammad Atef Ghaith .290 .Knowledge House, Alexandria, 1989 AD, pg
7. A Study in Indicators and ,**litical StabilityPo ,**Suhaila Hadi Achievement Factors, Journal of Studies and Research, The Arab Journal of Humanities and Social Sciences, Mohamed Kheidar Biskra, Volume 10, Issue 3 September, 2018, p. 127-University
8. translated by Ali ,**vil Society of the IdeaCritical Ci ,**renbergEh John Kazem and Hassan Nazim, Center for Arab Unity Studies, Beirut, st edition, 2008, p. 4401
9. **Human Rights and Civil Society between** ,Salihi-Kamiran Al .AD, p. 171 2000 ,ilnd edition, Iraq, Erb2 ,**Theory and Practice**

10. st 1 ,**Civil Society and Its Intellectual Dimensions** ,Janahi-abib AlH .14-Arabi, Damascus, Syria, 2003, pp. 13-Fikr Al-edition, Dar Al
11. **The Future of Civil Society in the Arab** ,Subhi-Ahmed Shaker Al .rut, 2000, p. 22Bei ,Center for Arab Unity Studies **,World**

12. **The Concept of Civil Society and** ,uhammad Ahmad Ali MuftiM -Bayan Center for Research and Studies -Al ,**the Civil State** Riyadh, 1435, p. 13
13. **The Role of Civil Society, in Achieving** ,Arab-Qutaiba Qasim Al ratic Arab Democ **,emocracyd DPeace, Stability, Development an**

, Center for Economic and Political Strategic Studies, 2018 https://democraticac.de/

14. **Civil Society ,**Hazem Sabah Hameed and Emad Wakaa Ajeel **,mbating Extremism in IraqOrganizations and Their Role in Co**

15. **ns in Iraq and vil Society OrganizatioCi** ,Sarab Jabbar Khurshid Journal of Human **,their impact on democratic transitions** Sciences and Civilization, Volume 3, Issue 2, 2021, p. 152
16. :**Civil Society Organizations Public Policy** ,Sarah Ibrahim Hussein Nahrain -s Thesis, Al'odel, Unpublished MasterIraq as a M iversity, Political Science, 2012, p. 12Un
17. **Political Movement and its** ,Otaibi-Munawer Abdul Latif Al **,(2012-Impact on Political Stability in the State of Kuwait (2006** p. 27 ,Master Thesis, Middle East University, 2013
18. **evelopment and its Democratic d** ,Suleiman Musab Jamal Ahmed **,impact on political stability in occupied Palestine since 1967** Najah National University, Nablus, Palestine, -master's thesis, An p. 38 ,2017
19. **,emporary IraqPolitical Violence in Cont ,**Nazim Nawaf Ibrahim -nd Media Development, Dar Alundation for Cultural aMasarat Fo Rafidain for Printing and Publishing, Beirut, 1st edition, 2015, p. 17
20. **The Phenomenon of Violence in Arab** ,Hassanein Tawfiq Ibrahim nd edition, 1999, 2 ,Center for Arab Unity Studies, Beirut ,**Systems** p. 28
21. Master **,ical Violence in the Arab WorldPolit ,**Dalila Khawaldi Arabi University, Ben M'hidi, Faculty of Law and -Thesis, Al .Political Science, 2016, p. 18
22. Dar Al Nidal **,An Introduction to Political Science ,**Issam Suleiman .157 .t, 2nd Edition, 1989, ping and Publishing, Beirufor Print
23. **Political Culture and Building National** ,Azim Jabr Hafez-Abdul Lark for Philosophy, Linguistics and ,(**Unity (The Case of Iraq** .6Social Sciences, No. 21, 2016, p. 37

24. **The values of national** ,Rahim-Hadi Abd al-Rahim Abd al-Abd al **Arabic language books for the eleventh in the included unity** Journal of the ,**grade in the State of Kuwait, an analytical study** ,Azhar University, Issue 169, Part Two-College of Education, Al .p. 281 ,2016
25. **ity and the Political Instabil ,**Qader Nagy-Ezzo, Mohamed Abdel .p. 13 ,2008 ,**ecting ItFactors Aff**
26. **The policy of recognition is a necessity for the** ,Qais Nasser Rahi Mufaker -Al ,**Iraqi state for the sake of cultural diversity** Magazine, Center for Basra and Arabian Gulf Studies, Basra, No. .p. 21 ,2006 ,18
27. **litical Introduction to Po** ,bushDin Khar-hammad Safi alMu Faculty of Political Science, Cairo University, p. 11 ,**Systems**
28. translated by Rasha ,**Basic Political Science ,**Stigend de Tans ,Jamal, The Arab Network for Research and Publishing, Beirut
29. translated by Dr. Muhammad Arab **,cal SociologyitiPol** ,Philip Pro Sasila, Majd University Foundation for Studies and Publishing, 3rd .edition, 2014, p. 213
30. **Features of Political Culture in** ,Yasiri-Ali Abdel Aziz Al .5Issue 47, p. 17 ,International Studies ,**Contemporary Iraq**
31. **Interpretation of the** ,Rikani-Din al-Din Mohi al-Najm al **Democratic Deficit in Iraq from the Perspective of Political** Journal of the College of Law for **,(Political Study-Culture (Socio** p. 229 ,21Political and Legal Sciences, Volume 10. Issue 37, 20
32. -Al ,**Principles of Political Science** ,arakat and othersm BNiza Karmel for Publishing and Distribution, -Ayoubi Press, Dar Al Amman, 3rd Edition, 1989, p. 50
33. Ain **,Political Participation and Democracy** ,Samia Khader Saleh .c Books, p. 9abif Education, ArShams University, Faculty o
34. Israa -Al **,Principles of Political Science** ,Alaa Muhammad Matar .University, Faculty of Law, 2nd edition, 2018, p. 10

35. **Motives for Political Participation in the** ,Awatif Ali Farisan -Al of udy of a SampleA Field St ,**Parliamentary Elections of 2010** Bayt Magazine, Issue -Mustansiriya University Students, Ahl al .Ten, p. 4

Civil Society Organizations and their Role in the Political Stability A Socio – Analytical Study in Political Sociology

Iman Hamadi Rajab *

Hassan Rashid Jassim **

Abstract

Political sociology is one of the disciplines that plays an important role in society, so political sociology concerns studying civil society organizations considering their relations with and influence on the state and on individuals, in an effort to analyze the work of these organizations checking whether it is positive or negative. In this research, after being acquainted with the meanings of this term and its limits by depending on the descriptive and historical methodology, it has become clear that there is an affecting and considerable role of civil society organizations and such a means is regarded as a pressing tool when the state is delinquent, but at the same time it supports the state by practicing some activities that serve the state on condition that it is independent and is not biased to any party even when financed from any internal or external side.

Key words: organizations, civil society, political stability**.**

* **PhD student / Department of Sociology/ College of Arts/ University of Mosul.**

** **Asst.Prof / Department of Sociology/ College of Arts/ University of Mosul.**